

(6)

حوكمة الإدارة الضريبية ودورها في قياس ضريبة
أرباح الأعمال في السودان
دراسة ميدانية بديوان الضرائب بالسودان

Governance of Tax Administration and Its Role in Assessing Business
Profit Tax in Sudan: A Field Study at the Sudan Tax Chamber

د. إسماعيل أحمد الزين محمد

أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة أفريقيا العالمية.

E-mail: ismail55iazm@gmail.com

2026

المستخلص

تناولت مشكلة البحث طرح عدد من التساؤلات تمثلت في: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق حوكمة الإدارة الضريبية والحد من التهرب الضريبي وضعف تنمية ضريبة أرباح الأعمال لديوان الضرائب بالسودان، هل يؤثر الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية للحوكمة الضريبية في جودة الدفاتر والمستندات الخاصة بالقياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بالسودان، ما هو تأثير حوكمة الإدارة الضريبية على زيادة الفاقد الضريبي للوعاء الخاضع لضريبة أرباح الأعمال لديوان الضرائب بالسودان. يهدف البحث إلى التعرف على إمكانيات الإدارة الضريبية على دعم التنمية الاقتصادية لديوان الضرائب بالسودان. بيان دور القياس المحاسبي عن ضريبة أرباح الأعمال لزيادة إيرادات الدولة. ولتحقيق أهداف البحث تمت صياغة الفرضيات التالية، الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية للحوكمة الضريبية يساهم في القياس المحاسبي العادل لوعاء ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان. توصل البحث إلى عدة نتائج منها، يساعد الانضباط والوضوح على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان، أن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية للحوكمة الضريبية يساهم في القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان، أن الالتزام بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الإدارة الضريبية يؤثر على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان. كما أن جميع الفرضيات قد أثبتت صحتها في الدور الذي تقوم به حوكمة الإدارة الضريبية في القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان وهذا ما أكد عليه الإطار النظري وبيانات الدراسة الميدانية للبحث والنتائج التي توصل إليها الباحث. وختم البحث بمجموعة من التوصيات. إجراء تطبيق عادل لقوانين الحوكمة الضريبية لضمان تحسين وتعزيز الربحية، العمل على استقلالية الإدارات الضريبية بديوان الضرائب بالسودان لضمان سير عملية القياس المحاسبي بصور سليمة، الحرص على عدم تعقيد أساليب تحصيل الضريبة لضمان سلامة تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية بديوان الضرائب بالسودان.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، الإدارة الضريبية، قياس ضريبة، أرباح الأعمال.

Abstract

The research problem was addressed through a number of research questions, including: Is there a statistically significant relationship between compliance with the application of tax administration governance and the reduction of tax evasion and the weak growth of Business Profit Tax revenues at the Sudan Taxation Chamber? Does compliance with the legal and legislative requirements of tax governance affect the quality of accounting books and supporting documents used in measuring Business Profit Tax in Sudan? What is the impact of tax administration governance on reducing tax losses associated with the taxable base of Business Profit Tax at the Sudan Taxation Chamber? The study aimed to identify the potential of tax administration in supporting economic development at the Sudan Taxation Chamber and to clarify the role of accounting measurement of Business Profit Tax in increasing government revenues. To achieve the objectives of the study, the following hypothesis was formulated: Compliance with the legal and legislative requirements of tax gov-

ernance contributes to the fair accounting measurement of the Business Profit Tax base at the Sudan Taxation Chamber. The study reached several findings. It revealed that discipline and transparency enhance the efficiency and effectiveness of the accounting measurement of the Business Profit Tax base at the Sudan Taxation Chamber. It also found that compliance with the legal and legislative requirements of tax governance contributes significantly to the accounting measurement of the Business Profit Tax base. Furthermore, adherence to the principles and mechanisms of tax administration governance positively affects the efficiency and effectiveness of accounting measurement of the Business Profit Tax base. The findings confirmed the validity of all the research hypotheses regarding the role of tax administration governance in improving the accounting measurement of the Business Profit Tax base at the Sudan Taxation Chamber. These results were supported by the theoretical framework, the field study data, and the statistical analysis. The study concluded with several recommendations, including: ensuring the fair implementation of tax governance laws to improve and maximize revenue collection; enhancing the independence of tax administration departments within the Sudan Taxation Chamber to ensure the proper implementation of accounting measurement procedures; and simplifying tax collection procedures to ensure the effective application of tax administration governance.

Keywords: Tax Governance, Tax Administration, Tax Measurement, Business Profit Tax

مشكلة الدراسة :

يتم تحديد وعاء ضريبة أرباح الأعمال من واقع المعلومات التي يوفرها الممولون لديوان الضرائب من الاقرار الذي يقدمه الممول او من معلومات الحصر الميداني او المعلومات التي ترد من الجهات الخارجية . وغالبا ما تكون هذه المعلومات غير سليمة الشيء الذي يجعل الوصول للوعاء الضريبي بصورة علمية غير ميسرة ، حيث ان الفحص الذي يتم للحسابات المراجعة غالبا لا تتوفر فيه مستندات ولذلك يتم التقدير ايجازيا الشيء الذي يؤدي الى النزاع بين الممولين ومصلحة الضرائب مما ادي الى البحث عن الآليات التي تؤدي تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة وبالتالي تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال. بصورة موضوعية للجهات ذات الصلة.

بناء على ماسبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية :

1. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق حوكمة الإدارة الضريبية والحد من التهرب الضريبي وضعف تنمية ضريبة أرباح الأعمال لديوان الضرائب بالسودان؟
2. هل يؤثر الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية للحوكمة الضريبية في جودة الدفاتر والمستندات الخاصة بالقياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بالسودان؟
3. ماهو تأثير حوكمة الإدارة الضريبية على زيادة الفاقد الضريبي للوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال لديوان الضرائب بالسودان؟

4. هل يؤثر تطبيق مبادئ واليات حوكمة الإدارة الضريبية في القياس المحاسبي على ضعف إيرادات الدولة لوعاء ضريبة أرباح الأعمال لديوان الضرائب بالسودان؟

أهمية الدراسة :

1. توجية المزيد من الاهتمام للإدارة الضريبية على أهمية التنمية الإقتصادية بالسودان.
2. الكشف عن اهم الاليات المحاسبية التي تلعب دورا مهما في تقليل مستوى الفاقد الضريبي.
3. مساعدة الممولين على مسك دفاتر ومستندات محاسبية سليمة تحقيا للوضوعية في تحديد الضريبة .
4. الحاجة الي تطبيق سليم لمبادئ حوكمة الإدارة الضريبية والاستفادة من تجارب بعض الدول والمبادئ والمعايير التي اصدرتها بعض الهيئات الدولية بالطريقة التي تؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة وزيادة الثقة بين الممول وديوان الضرائب.
5. دراسة وقياس وتحديد حوكمة الإدارة الضريبية وتعزيز اليات للافصاح عن ضريبة أرباح الأعمال مما يساهم في زيادة إيرادات الدولة .

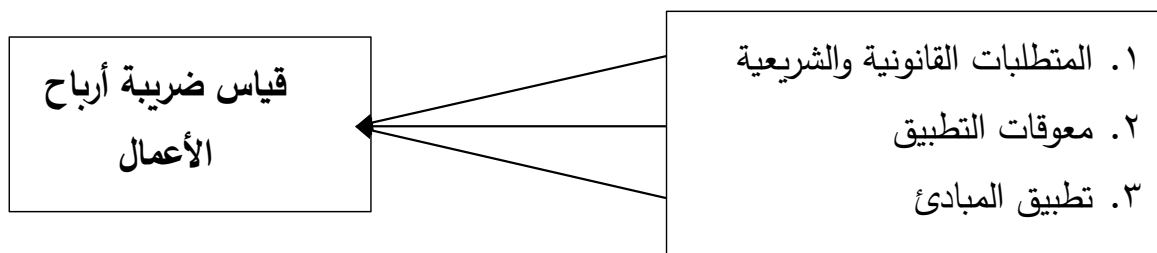
أهداف الدراسة :

1. التعرف على إمكانيات الإدارة الضريبية على دعم التنمية الإقتصادية لديوان الضرائب بالسودان.
2. بيان دور القياس المحاسبي عن ضريبة أرباح الأعمال لزيادة إيرادات الدولة.
3. إيجاد طرق متوافقة مع أنظمة الإدارة الضريبية للقياس المحاسبي لمسك دفاتر وسجلات سليمة.
4. التعرف على أثر حوكمة الإدارة الضريبية في تحسين جودة القياس المحاسبي لتقليل الفاقد الضريبي.

فرضيات الدراسة :

- الفرضية الأولى:** الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية للحوكمة الضريبية يساهم في القياس المحاسبي العادل لوعاء ضريبة أرباح الاعمال لديوان الضرائب بالسودان
- الفرضية الثانية :** هنالك العديد من معوقات تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية مما يؤثر في القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال لديوان الضرائب بالسودان.
- الفرضية الثالثة:** يؤثر الإلتزام بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الإدارة الضريبية على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال لديوان الضرائب بالسودان.

الشكل (١) نموذج البحث المتغير المستقل المتغير التابع



المصدر: إعداد الباحث، ٢٠٢٦م

منهج الدراسة :

في محاور تحقيق اهداف الدراسة واختيار فرضياتها يتبع الباحث بعض المناهج الاتية:

المنهج الاستقرائي: لتحديد المشكلة وصياغة فرضيات البحث، المنهج الاستنباطي : لتحديد اختبار الفرضيات، المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة والإطار النظري للدراسة، المنهج الوصفي: لتحديد دراسة الحالة.

أدوات جمع البيانات:

يتم جمع البيانات الآتية :

1. مصادر الأولية: باستخدام استبانة لقياس الفروض
2. مصادر الثانوية: من الكتب، الدوريات، الرسائل الجامعية المنشرة، والتقارير السنوية لديوان الضرائب.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فيمايلي:

1. الحدود المكانية : عينة ديوان الضرائب .
2. الحدود الزمانية 2026 م .

ثانياً : الدراسات السابقة :

تناول الباحث مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث والتي تمكن الباحث من الحصول عليها وهي:-

دراسة: عبد المنعم (2004م):

تم صياغة مشكلة البحث في ادخال نظم الحاسبات الالكترونية في قياس وتقدير وعاء ضريبة ارباح الاعمال كثرة البيانات الواردة الى ديوان الضرائب تريك العمل وتساهم في وجود تقديرات خاطئة وعدم تحقيق العدالة الضريبة ومعالجتها تحتاج إلى إليه سريعه ودقيقة الاستعانة بالتقنية الحديثة والحاسبات الالية لامكانياتها الضخمة في معالجة البيانات المحاسبية المتعده وتوصل الباحث النتائج الآتية: في ظل مشروع الحاسب الآلي تمثل البطاقة الضريبة الاساس لادراج بيانات اي ممول لاهميتها في ادخال البيانات الى الحاسب الآلي نتيجة لتوسع المظلة الضريبة والتدقيق المهول للمعلومات من منابعها اصبح هنالك حاجة لدخول التكنولوجيا الحديثة في قياس وتقدير وعاء الضريبة كما توصلت الى التوصيات الآتية الزام جميع الممولين للاحتفاظ بالبطاقة الضريبة وعدم التعامل معهم الابلوجبها في جميع اوجة النشاط ربط جميع مكاتب الضرائب الممتدة على اطراف السودان باستخدام شبكات الحاسب الآلي المحلية ممايؤدي لسهولة تبادل المعلومات بينها، دعم اقسام معلومات بالحاسبات الالكترونية والافراد المؤهلين في مجال التحليل الإحصائي والفحص المستندي .

دراسة: د. أسامة (2004م):

تناولت الدراسة الموضوعية كأحد ركائز حوكمة الأداء الضريبي ومدى توافق متطلباتها في الأحكام المتعلقة بالضريبة والآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية الناشئة عنها مع التركيز على عنصر موضوعية ونصوص التشريع الضريبي لمالها من أهمية في صنع حدوث المنازعات الضريبية وتأخر الحويلة او تقادمتها، تكمن أهمية هذه

الدراسات في الوقوف على الموضوعية في الأحكام المتعلقة بالضريبة العامة على المبيعات في خلال عرض وتقييم الجوانب الموضوعية الواردة بالقانون رقم 11 لسنة 1991م ولائحة التنفيذية مع اقتراح التوصيات اللازمة لإجراء التعديلات الموضوعية. هدفت هذه الدراسات إلى إجراء تحليل مدى توافر الموضوعية بصورة المختلفة خاصة فيما يتعلق بمناطق التكاليف ونطاق الخضوع للضريبة مع عرض لبعض النماذج والمجالات التي تتصف بعدم الموضوعية وبيان أثرها على حوكمة الأداء الضريبي. اعتمدت هذه الدراسات على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي ، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة في النتائج وهي ، عدم الاستناد للشخصية الاعتبارية للمسجلين واعتمده لنطاق التكاليف عند صياغة النصوص المتعلقة بتحديد نطاق الخضوع لمنع اللبس أو التأويل. النص على عدم إخضاع حقوق الملكية الفكرية بأنواعها لضريبة المبيعات سواء جاءت مستقلة أو مقترنة بسلع أو خدمات خاضعة للضريبة. السماح بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية. استخدام وتفعيل العمل لكل الحوكمة الضريبية وحوكمة الشركات يحقق متطلبات الإصلاح الضريبي الشامل .

دراسة: محاسب (2007م):

تناولت الدراسة دور الإدارة الضريبية وجمعيات المجتمع المدني في نشر الوعي الضريبي بين الممولين حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ان اغلبية الممولين ليس لديهم القدر الكافي من الوعي الضريبي بكيفية التعامل مع الإدارة الضريبية ولا بحقوقهم وواجباتهم. تهدف هذه الدراسة إلى كسر الحاجز النفسي بين الممول والإدارة الضريبية وتعريفه بحقوقه وواجباته ونشر الوعي الضريبي بين جمهور المتعاملين مع الإدارة الضريبية لتقليل مخالفات التهرب الضريبي توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها: التناغم بين إضلاع المثلث الضريبي (التشريع - الإدارة الضريبية - الممول). سيكون هناك تشريع ضريبي قوي يكفل العدالة لكل الأطراف. ستكون هناك إدارة ضريبية قوية فيها الثقة والاحترام المتبادل بينها وبين الممولين. سيكون هناك ممولين على مستوى عالي من الوعي القومي سيقومون بتطبيق قوانين الضرائب المختلفة بكفاءة وفاعلية مما يؤدي إلى القضاء على التهرب الضريبي إلى أقصى حد ممكن وزيادة الحصيلة الضريبية.

دراسة : إمام (2007م):

تناولت الدراسة حوكمة الشركات حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن الانهيارات المذهلة لمنشآت الأعمال التي وقعت في خلال العقدين الآخرين مثل الانهيار الشهير لبنك الاعتماد والتجارة الدول، وتساعد قضايا فساد الشهيرة في كبرى الشركات مثل شركة انرون للطاقة هي القوة الدافعة وأراء طلب التغيير في الدول المتقدمة وهي التي انت بموضوع حوكمة الشركات والى مركز الصدارة في الدول النامية والأسواق الصاعدة والاقتصاديات الانتقالية والتي تهدف إلى حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين . تتمثل أهمية الدراسة في نتيجة التحول الدولي من اقتصاد الموارد الطبيعية إلى اقتصاد المعرفة المبني على التنافسية والمعلوماتية فقد بات من الضروري تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاديات الضريبية ، خاصة في وجود ارتباط وثيق بين تحسين وتطور مناخ الاستثمار ومن ثم تنشيط أسواق رأس المال بها وبين حوكمة الشركات. هدفت الدراسة إلى إلغاء الضوء على مصطلح حوكمة الشركات والتعرض للأبعاد الاقتصادية لها . توصلت الدراسات إلى النتائج وهي يركز مفهوم حوكمة الشركات على قيم الشفافية والمساءلة والمسؤولية ، والإنصاف . تيسير مفهوم الحوكمة إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركات من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى .

دراسة: عبدالله (2008م):

تكمن مشكلة الدراسة في تحقيق طرق قياس الوعاء الضريبي المتبعة العدالة الضريبية ، المعلومات المتوفرة وطرق جمعها وفحصها كافية للقياس الامثل للوعاء الضريب ، هنالك اساليب علمية مانقودنا الى الطريق الصحيح لمعالجة القصور الموجود . وهدفت الدراسة الى التعرف على الطريق والاساليب المتبعة لتحديد الوعاء الضريبي اقتراح الاساليب التي تمكن عن طريقها الوصول للوعاء الضريبي ، وتوصل الى النتائج الاتية بدور نزاع ولفترات طويلة بخصوص قياس وعاء الضريبة ارباح الاعمال بين الممول وادارة الضرائب الضريبة على القيمة المضافة على اساس تجميع كل عوائد عوامل الانتاج التي شاركت في العملية الانتاجية ، زرع الثقة بين دافع الضريبة وادارة الضرائب وذلك عن طريق تحديد واجبات وحقوق كل منهما عند اداء العمل المتعلق بالضرائب اتباع الاساليب العلمية في الفحص والذي من شأنه تحقيق النزاع بين الممول وادارة الضرائب .

الإطار النظري للبحث**أولاً: حوكمة الإدارة الضريبية****1/ المفهوم:**

كما تعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين الادارة والاطراف الاخرى ذات العلاقة وهو الاسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الاهداف وتحقيقها ومراقبة الاداء والاشراف الدقيق والنتائج والاسلوب الناجح لممارسة السلطة التي يجب ان تقدم الحوافز اللازمة لمجلس الادارة والادارة العليا في السعي لتحقيق الاهداف الموضوعية لخدمة المصالح وتسهيل المعرفة الجيدة. (امين ابوالعطاء ، 2006 م ، ص2)

ان الحوكمة هي مجموعة من القوانين والاجراءات والمعايير التي يتم اتباعها لتحسين العلاقة بين جميع الاطراف المعنية الداخلية والخارجية ، أن المفهوم الثاني هو الأصح والأشمل لانه يتمثل في إتباع أسلوب أو معيار أو مبدأ معين من قبل سلطات مفوضة من قبل الدولة ولها كامل التصرف والحرية في إدارة .

2/ مفهوم حوكمة الإدارة الضريبية :

يكتسب موضوع الحوكمة اهتماماً كبيراً في الاوانة الأخيرة من يوم الي آخر سواء في المنظمات الخاصة أو العامة، باعتبارها مفتاح القيادة الذي يساهم في إدارة المخاطر وتنظيم الاداء، واختلفت الآراء حول مفهوم حوكمة الإدارة الضريبية حيث يرى البعض تسميتها بالإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة، والبعض الآخر يري تسميتها بحوكمة الإدارة أو الحوكمة. (محمد طارق يوسف ، 2003م، ص11)

نجد أن لما كانت حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من المبادئ القانونية الرقابية والمالية والمحاسبية، التي على أساسها تتم إدارة الشركة، كما تعمل علي احترام حقوق اصحاب المصالح القانونية وتمكنهم من الرقابة علي الشركة وحصولهم علي المعلومات المطلوبة، علاوة علي أنها تقوم علي مبدأ الإفصاح والشفافية والمصادقية. للصلة الوثيقة بين الشركات المتنوعة بصفتها من الممولين، والإدارة الضريبية بصفتها من أصحاب المصالح في الشركات باعتبارها شريكة في أرباح هذه الشركات، وفوق كل ذلك فأن الإفصاح والشفافية والمصادقية تعد من أهم العوامل التي تركز عليها العلاقة بين الممولين (الشركات) والإدارة الضريبية، كما أن حوكمة الشركات لايمكن أن تحقق في الواقع دون أن يكون مصاحباً لها تطبيقاً مماثلاً لمبادئ الحوكمة علي الإدارة الضريبية، لمراعاة حقوق الممولين، وتحقيق الإفصاح والشفافية، أي أن الحوكمة تعتبر ذات أهمية قصوى لكل من الممولين والإدارة الضريبية. (خليل محمود الرفاعي، 1998م ص ص17.13)

3/ أهداف حوكمة الإدارة الضريبية:

تسعى حوكمة الإدارة الضريبية الى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية تتمثل في تحقيق المشاركة التبادلية بين أطراف الحوكمة والشفافية وتماثل المعلومات الضريبية ووضوح المسؤولية وتحقيق المساءلة الضريبية

تشمل أهداف الحوكمة الضريبية الي ما يلي: (محمد طارق يوسف، 2003م، ص12)

1. الإهتمام بدعم وتحقيق المشاركة التبادلية: تؤدي حوكمة الإدارة الضريبية الي توجية أهتمام الإدارة الضريبية نحو ضرورة مشاركة جميع أطراف الحوكمة في صنع السياسات الضريبية ووضع قواعد العمل الضريبي وصنع القرارات.
2. تحسين بيئة الإفصاح والشفافية الضريبية: يجب توافر الإفصاح والشفافية والمصادقية بين أطراف الإدارة الضريبية والممولين من خلال اعلانية وشفافية أعمالها وتعليماتها وواجهة صرف الحصيلة الضريبية. (جلال عبدالحكيم الشافعي، 2005م، ص14)
3. وضوح المسؤولية وتحقيق المساءلة الضريبية: يعتمد تقرير المساءلة على مدى إلتزام الإدارة الضريبية.
4. محاربة الفساد المالي والإداري.
5. تحسين جودة الأداء داخل الإدارة الضريبية.
6. دعم الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية.
7. وفرة الحصيلة الضريبية.
8. وسيلة لإستقرار مستويات الأسعار
9. تحقيق التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي:
10. وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوجية الاقتصاد .
11. وسيلة لإعادة توزيع الثروة.
12. إزالة العوائق الإدارية والتشريعية أمام الممولين أو المكلفين.
13. تخفيض العبء الضريبي علي المكلفين بدفع الضرائب وذلك من خلال الإعفاءات.
14. تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.

أساليب القياس المحاسبي لوعاء لضريبة أرباح الأعمال والعوامل المؤثرة عليه

أولاً: أساليب القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال

ينص المعيار الدولي الثاني عشر كيفية القياس المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات فيتم قياس القروض الدائنة بالمبلغ الأصلي المستلم ويكون هذا المبلغ الذي سيدفع عند السداد النهائي للغرض. وكذلك عدم قابلية المصاريف المستحقة للاقتطاع للأغراض الضريبة على أرباح الأعمال على الإطلاق. وعدم خضوع الإيراد المستحق للضريبة علي الإطلاق. (عطا الله العشماوي، ، القاهرة، 2008م، ص ص179.187)

تتمثل الواقعة المنشئة للضريبة على الدخل في تحقيق الدخل أو الربح في نهاية السنة الضريبية. وعلى الرغم من تحديد أهمية الربح الضريبي فأن معظم التشريعات والاتفاقيات الضريبية الدولية لم تضع تعريفاً للربح الذي يخضع للضريبة وذلك بسبب تعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية من ناحية، وحتى لا يتقيد التشريع بتعريف يؤدي الى أفلات ربح معين من الخضوع للضريبة. في المقابل يهتم المحاسبون بتحديد أرباح المنشآت بهدف بيان المركز المالي لها خلال

فترة زمنية معينة، ولما لهذا من تحديد أهمية بالنسبة لكل من أصحاب المنشآت أو المتعاملين معها أو الغير ، وربط وتحصيل الضريبة علي نتيجة هذا القياس. كما تمر عملية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال بثلاثة مراحل وهي: (خيرت ضيف، 1958م، ص ص 165-184)

1/ قياس الدخل الخاضع للضريبة: وفي هذه المرحلة يتم قياس الدخل الخاضع للضريبة وذلك بمقابلة الإيرادات الخاضعة للضريبة بتكاليف ذات العلاقة التاثيرية بهذه الإيرادات والتي تكون لازمة للحصول عليها، ويتطلب ذلك أن يحدد التشريع الضريبي نطاق كل من الإيرادات الخاضعة للضريبة والتكاليف الواجبة الخصم وأسس قياسها.

2/ ربط الضريبة: وهنا يتم تعيين المكلف بالضريبة والأعفاءات التي تمنح لاعتبارات شخصية، ومن ثم تستبعد من الدخل الخاضع للضريبة توصلاً الى وعائها التي تحسب على أساسه الضريبة واجبة السداد بالسعر الذي يحدده القانون الضريبي.

3/ تحصيل الضريبة: وهي المرحلة التي يتم فيها تحصيل دين الضريبة من المكلف بها في الميعاد، وبالأساليب التي يحددها القانون الضريبي.

تناولت بعض المواد من قانون الضرائب أسس قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال بطرق مختلفة منها: (محمد عباس بدوي، 2005م، ص ص 16.15)

1/ تكون القيمة الواجب القياس عنها والتي تتخذ أساساً لتقدير الضريبة بالنسبة للسلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة هي القيمة الحقيقية في الأحوال التي يكون فيها بيع السلعة أو تقديم الخدمة من شخص مكلف الى شخص آخر مستغل عنه وفقاً للمجريات الطبيعية للأمر، وإلا قدر ثمن السلعة أو الخدمة بالسعر أو المقابل السائد في السوق في الظروف العادية وفقاً للقواعد التي تحددها اللوائح.

2/ تقدر قيمة السلع المستوردة من الخارج في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً اليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة بموجب أحكام هذا القانون.

هنالك بعض الأسس المتبعة ونتناول منها ما يلي:

الأساس الفعلي: يمثل الأصل في القياس حيث يتم الاعتماد على القيمة الواردة بإقرار المكلف ويستند هذا الأساس على القيمة الحقيقية لبيع السلعة أو أداء الخدمة وتتمثل في الثمن الذي يدفعه المشتري الى البائع المكلف مقابل السلعة أو الخدمة والثابت بفاتورة ضريبية وذلك حالة قيام المكلف ببيع السلعة الخاضعة للضريبة. ويتم اتباع الأساس الفعلي في حالة التزام المكلف بالدفاتر والمستندات والسجلات وتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد المحددة. (المادة (12)، 2000م)

ثانياً:العوامل المؤثرة على وعاء ضريبة أرباح الأعمال:

العوامل المؤثرة علي ضريبة ارباح الأعمال يكون لها تأثير ملحوظ علي الحصيلة الضريبية، وهذه العوامل لها تاثير في حجم الدخل القومي ككل، وكذلك يعتبر المؤشر الرئيسي لتقدير الحصيلة الضريبية التي تمثل الحد الذي يستطيع معه الدخل القومي تحمل أقصى عبء ضريبي، حيث تزداد هذه الطاقة الضريبية بزيادة الدخل القومي وتقل بنقصانه، وهنالك بيان واضح في البلدان المختلفة وهذا البيان يعكس درجة التقدم الاقتصادي ومدي توافر الموارد

المختلفة فيها حيث نجدها كبيرة في الدول المتقدمة حيث نجد هنالك تنوع في مصادر الدخل وبالتالي نجد فيها قاعدة ضريبية متنوعة يمكن أن تساهم في الحصيلة الضريبية هذا الأمر يختلف تماماً في الدول النامية حيث نجد تندياً وانخفاضاً في حصيلة الضرائب بسبب انخفاض معدلات الناتج القومي الأجمالي وبالتالي انخفاض متوسط دخل الفرد وبالتالي عدم وجود قاعدة ضريبية معتبرة في الكثير منها خاصة تلك التي تعتمد علي العائدات النفطية اعتماداً كلياً، أو تلك الدول التي لها موارد اقتصادية هائلة ولكنها غير مستقلة بالكامل لهذا نجد الحصيلة الضريبية متواضعة لا تناسب حجم ما تملكه من مصادر اقتصادية. (حسن عواضة، 1985م ص523)

أن تقلبات الأسعار وأخذ بعض القرارات قد يؤدي الي انخفاض أو ارتفاع الدخل القومي والذي يرتبط بطريقة مباشرة بالحصيلة الضريبية سواء كان بطريقة إيجابية أو سلبية، وهنالك بعض العوامل أيضاً لها التأثير الواضح على الحصيلة الضريبية ونذكر منها الآتي: (هيثم صاحب، 1985م، ص294)

1. حجم الطاقة الضريبية: هي الطاقة الضريبية القومية والفردية، وهي أصي قدرة للمجتمع لتحمل أعباء الضرائب بمختلف أنواعها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وهي مهمة في الفترات الحرجة كالحروب وبعض العوامل الطبيعية التي تحدث من غير توقع، وهي تقاس بالفرق بين أقصى دخل يمكن الوصول إليه باستخدام قوانين الطوارئ وأدنى أستهلاك يمكن تحمله.

2. حجم الدخل الفردي: موارد الضرائب تكمن في الدخول الناشئة عن العمل، أو الناشئة عن راس المال أو عن تضافر العمل وراس المال، كذلك من الطبيعي أن تؤدي الزيادة في حجم الدخل القومي إلى زيادة الدخول التي يحققها أفراد المجتمع، الأمر الذي ينعكس على زيادة الحصيلة الضريبية من أجراء التوسع في فرض الضرائب علي دخول راس المال، والضرائب علي راس المال نفسها مثل الضرائب علي التركات والوصايا والهبات. أن حجم الدخل القومي يزداد كلما كانت الثروة الوطنية كبيرة سواء كانت هذه الثروة طبيعية أو من صنع الإنسان، الأمر الذي ينعكس بدوره على زيادة حجم الدخل الفردي ومن ثم اتساع حجم الطاقة الضريبية الفردية وازدياد حصيلة الضرائب على وجه العموم.

3. نمط توزيع الدخل القومي: هو كيفية توزيع الدخل أو الناتج القومي بين عناصر الإنتاج أو القطاعات الاقتصادية، أو بين فئات المجتمع الواحد، وكذلك نجد أن حصيلة ضريبة أرباح الأعمال تختلف من دول الي دول أخرى وهذا يرجع الي السياسة التي تعمل بها البلدان حيث يترك السوق لقوي العرض والطلب.

4. توزيع الثروة القومية: قد تكون الثروات في المجتمع موزعة بطريقة غير عادلة نتيجة الي أن الثروات المغلة للدخل موزعة أصلاً كما هو الحال في كثير من الدول، ويمكن بفرض ضريبة دورية علي عناصر الثروة الشخصية التي لا تدر دخلاً مادياً للممول كالحلي والجواهر النفيسة والتحف الثمينة والأموال العاطلة في خزائنة والأطيان الزراعية، أن تضيف وعاءً للاوعية الضريبة وبالتالي تزداد الحصيلة الضريبية، وفي نفس الوقت تحس أصحاب الثروات على أستقلال ثرواتهم بطريقة أفضل حتى لا تنقص الضريبة من قيمة الثروة مما ينعكس الأمر على الفرد والمجتمع وعلى زيادة الحصيلة الضريبية. من المعروف أن نمط توزيع الثروة في أي أقتصاد هو الذي يحدد نمط توزيع الدخل، والسبب في ذلك الدخول التي يحققها أفراد المجتمع ما هي الإنتاج توظيف الثروات التي يمتلكونها.

إجراءات الدراسة الميدانية أولاً : أداة الدراسة الميدانية:

استخدم الباحث استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

1/ وصف الاستبانة:

أرفق الباحث مع الاستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة (الملحق رقم 1)، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (60) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس « ليكرت » الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الاربعة كما يلي:

الفرضية الأولى تضمنت (15) عبارة، والفرضية الثانية تضمنت (15) عبارات، والفرضية الثالثة تضمنت (15) عبارات والفرضية الرابعة تضمنت (15) عبارات.

الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة الميدانية:

كان حجم مجتمع الدراسة (300) فرد ومجتمع الدراسة تم توزيعه على المحاسبين والمراجعين والمدراء ديوان الضرائب بالسودان، وكذلك الإداريين، وآخرين لهم علاقة بموضوع الدراسة .

تم اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة والذي تم توضيحه سابقاً بطريقة العينة القصدية وهي إحدى العينات غير الاحتمالية والتي تتيح للباحث الحصول على معلومات من من جهات محددة وتم توزيع عدد (200) استبانة لمجتمع الدراسة وتم استرجاع عدد (181) استمارة بنسبة (91%) بيانها كالاتي:

جدول رقم (1): الاستبيانات الموزعة والمعادة

النسبة	العدد	البيان
91%	181	الاستبيانات التي تم إعادتها
9%	19	الاستبيانات التي لم تتم إعادتها
001%	200	الاستبانة كاملة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

من أجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها. حيث تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين يوضح الملحق (رقم 2) أسماء وعناوين والدرجة العلمية أو الوظيفة لمحامي استمارة الاستبانة.

جدول رقم (2): ثبات وصدق الاستبانة

الفرضيات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الفرضية الاولى	15	0.811	0.901
الفرضية الثانية	15	8470.	9200 .
الفرضية الثالثة	15	8520.	0.923
الفرضية الرابعة	15	8810.	0.939
الاستبانة كاملة	60	9480.	0.974

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يتضح للباحث من الجدول رقم (2) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي باستخدام كرنباخ الفا للعبارات لكامل استبانة الاستبانة جميعها عالية جداً وتقارب (100%) مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة :

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
إلتزام الإدارة الضريبية بمعايير السلوك المهني يسهم في شفافية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال	3	3	7	65	103
	1.7%	1.7%	3.9%	35.9%	56.9%
إفصاح الإدارة الضريبية عن كافة التشريعات المستخدمة للممولين يساعد في القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال	0	2	12	65	102
	0.0%	1.1%	6.6%	35.9%	56.4%
يعمل ديوان الضرائب لتحقيق التوازن في جميع المصالح للمكلفين	0	3	23	88	67
	0.0%	1.7%	12.7%	48.6%	37.0%
يخضع المكلف للمسألة من الإدارة الضريبية في حالة عدم الإلتزام بالقوانين واللوائح التي تخص الجانب المالي	1	4	8	85	83
	0.6%	2.2%	4.4%	47.0%	45.9%
إلتزام المكلف بالقوانين يساعد في شفافية القياس المحاسبي للقوائم المالية	2	6	12	68	93
	1.1%	3.3%	6.6%	37.6%	51.4%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يتبين من الجدول رقم (3) الخاص بنتائج الفرضية الأولى مايلي :

1. العبارة الأولى القائلة بإلتزام الإدارة الضريبية بمعايير السلوك المهني يسهم في شفافية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال نجد أن (56.9%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (35.9%) يوافقون على ما جاء في العبارة، و كما ان (3.9%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.7%) من افراد العينة لا يوافقون و لا يوافقون بشدة.
 2. العبارة الثانية: إفصاحا لإدارة الضريبة عن كافة التشريعات المستخدمة للمولين يساعد في القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال نجد ان (56.9%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (35.9%) يوافقون على ما جاء في العبارة، و كما ان (6.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.1%) من افراد العينة لا يوافقون.
 3. العبارة الثالثة: يعمل ديوان الضرائب لتحقيق التوازن في جميع المصالح للمكلفين» نجد أن (4.8.6%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (37%) يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة، و كما ان (12.7%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.7%) من افراد العينة لا يوافقون.
 4. العبارة الرابعة التي تنص على يخضع المكلف للمسألة من الإدارة الضريبية في حالة عدم الإلتزام بالقوانين واللوائح التي تخص الجانب المالي « نجد أن (47%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (45.9%) يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة، و كما ان (4.4%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.2%) من افراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة، كما يوجد (0.6%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة.
 5. العبارة الخامسة: إلتزام المكلف بالقوانين يساعد في شفافية القياس المحاسبي للقوائم المالية» نجد أن (51.4%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (37.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، و كما ان (6.6%) محايدون عن ذلك ولا يوافقون ، بينما يوجد (3.3%) من افراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة كما يوجد (1.1%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة.
- مناقشة نتائج عبارات الفرضية الثانية: هنالك العديد من معوقات تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية مما يؤثر في القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان

جدول رقم (4): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	لاوافق بشدة	لاوافق	محايد	وافق	وافق بشدة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
حجم الحصيلة الضريبية يساعد على عملية القياس المحاسبي لوعاء ضريبية أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان	6	7	19	69	80
	%3.3	%3.9	%10.5	%38.1	%44.2
حجم الدخل القومي يساعد على تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية بديوان الضرائب بالسودان	4	9	37	71	60
	%2.2	%5.0	%20.4	%39.2	%33.1
عدم الإلمام بقواعد تطبيق قانون الضرائب يؤثر في القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان	2	7	10	94	68
	%1.1	%3.9	%5.5	%51.9	%37.6
التهرب الضريبي يؤثر على تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية على ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان	4	7	21	74	75
	%2.2	%3.9	%11.6	%40.9	%41.4
كفاءة العاملين في استخدام التقنية الإلكترونية يساعد في تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان	3	5	21	79	73
	%1.7	%2.8	%11.6	%43.6	%40.3

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يتبين من الجدول رقم (4) الخاص بنتائج الفرضية الثانية :

- العبارة الأولى القائلة حجم الحصيلة الضريبية يساعد على عملية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان» نجد أن (44.2%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و(38.1%) يوافقون على ما جاء في العبارة، و كما ان (10.5%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (3.9%) من افراد العينة لا يوافقون، بينما يوجد (3.3%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.
- العبارة الثانية: حجم الدخل القومي يساعد على تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية بديوان الضرائب بالسودان» نجد ان (39.2%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (33.1%) يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة، و كما ان (20.4%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (5%) من افراد العينة لا يوافقون بينما يوجد (2.2%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة.
- العبارة الثالثة: عدم الإلمام بقواعد تطبيق قانون الضرائب يؤثر في القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان» نجد أن (51.9%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (37.6%) يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة، و كما ان (5.5%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (3.9%) من افراد العينة لا يوافقون.

يوافقون، بينما يوجد (1.1%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

4. العبارة الرابعة التي تنص على التهرب الضريبي يؤثر على تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية على ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان» نجد أن (41.4%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (40.9%) يوافقون على ما جاء في العبارة، وكما ان (11.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (3.9%) من افراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (2.2%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

5. العبارة الخامسة: كفاءة العاملين في استخدام التقنية الإلكترونية يساعد في تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان، نجد أن (43.6%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (40.3%) يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة، وكما ان (11.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.8%) من افراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (1.7%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

مناقشة نتائج عبارات الفرضية الثالثة: يؤثر الالتزام بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الإدارة الضريبية على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان

جدول رقم (5): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة الفرضية الثالثة

لا وافق بشدة	لا وافق	محايد	وافق	وافق بشدة	العبارة
التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
2	6	8	62	103	يساعد الأنضباط والوضوح على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان
1.1%	3.3%	4.4%	34.3%	56.9%	
2	7	19	71	82	الالتزام بالعدالة الضريبية يؤثر على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان
1.1%	3.9%	10.5%	39.2%	45.3%	
0	3	23	92	63	تساهم الإدارة الإستراتيجية في إصلاح وتطوير كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان
0.0%	1.7%	12.7%	50.8%	34.8%	
4	4	20	78	75	تطبيق الجودة الشاملة يحسن من كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان
2.2%	2.2%	11.0%	43.1%	41.4%	
2	5	19	78	77	يساعد الأفصاح والشفافية في زيادة كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بالسودان
1.1%	2.8%	10.5%	43.1%	42.5%	

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يتبين من الجدول رقم (5) الخاص بنتائج الفرضية الثالثة :

1. العبارة الأولى يساعد الأنضباط والوضوح على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان نجد أن (56.9%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (34.3%) يوافقون على ما جاء في العبارة، وكما ان (4.4%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (3.3%) من افراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (1.1%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة.
2. العبارة الثانية: الالتزام بالعدالة الضريبية يؤثر على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان نجد أن (45.3%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (39.2%) يوافقون على ما جاء في العبارة، وكما ان (10.5%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (3.9%) من افراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (1.1%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة.
3. العبارة الثالثة: تساهم الإدارة الإستراتيجية في إصلاح وتطوير كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان نجد أن (50.8%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (34.8%) يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة، وكما ان (12.7%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.7%) من افراد العينة لا يوافقون.
4. العبارة الرابعة التي تنص على « تطبيق الجودة الشاملة يحسن من كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان، نجد أن (43.4%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (41.4%) يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة، وكما ان (11%) محايدون عن ذلك من العينة المبحوثة، بينما يوجد (2.2%) من افراد العينة لا يوافقون.
5. العبارة الخامسة: يساعد الأفصاح والشفافية في زيادة كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بالسودان، نجد نجد أن (43.1%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (42.5%) يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة، وكما ان (10.5%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.8%) من افراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (1.1%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة.

أولاً: الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة :

حيث يتم فيها حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات محاور الدراسة ويتم مقارنة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات اذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي وتتحقق عدم الموافقة على الفقرات اذا كان الوسط الحسابي للعبارة اقل من الوسط الفرضي (3) فيما يلي يتم عرض جدول لكل فرضية .

الفرضية الاولى : الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية للحكومة الضريبية يساهم في القياس المحاسبي العادل لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان:

جدول رقم (6): نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى للدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
2	791.	4.45	إلتزام الإدارة الضريبية بمعايير السلوك المهني يسهم في شفافية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال
1	671.	4.48	إفصاح الإدارة الضريبية عن كافة التشريعات المستخدمة للمولين يساعد في القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال
9	723.	4.21	يعمل ديوان الضرائب لتحقيق التوازن في جميع المصالح للمكلفين
4	720.	4.35	يخضع المكلف للمسألة من الإدارة الضريبية في حالة عدم الإلتزام بالقوانين واللوائح التي تخص الجانب المالي
5	834.	4.35	إلتزام المكلف بالقوانين يساعد في شفافية القياس المحاسبي للقوائم المالية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يتبين من الجدول رقم (6) الخاص بنتائج الفرضية الأولى ما يلي :

1. ان جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الأولى للدراسة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على ان افراد العينة يوافقون على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى الإلتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية لحكومة الضريبة يساهم في القياس المحاسبي العادل لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان.
 2. نجد ان اهم عبارة من عبارات الفرضية الأولى هي العبارة (الضريبة عن كافة التشريعات المستخدمة للمولين يساعد في القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال) حيث بلغ متوسطها (4.48) بانحراف معياري (0.671).
 3. تليها العبارة (إلتزام الإدارة الضريبية بمعايير السلوك المهني يسهم في شفافية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال) حيث بلغ متوسطها (4.45) بانحراف معياري (0.971).
 4. كما نجد ان اقل عبارة من حيث الموافقة هي (يعمل ديوان الضرائب لتحقيق التوازن في جميع المصالح للمكلفين) حيث بلغ متوسطها (4,21) بانحراف معياري (723).
- الفرضية الثانية: هنالك العديد من معوقات تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية مما يؤثر في القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان

جدول رقم (7): نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية للدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
5	990.	4.16	حجم الحصيلة الضريبية يساعد على عملية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان
11	968.	3.96	حجم الدخل القومي يساعد على تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية بديوان الضرائب بالسودان
2	803.	4.21	عدم الإلمام بقواعد تطبيق قانون الضرائب يؤثر في القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان
6	930.	4.15	التهرب الضريبي يؤثر على تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية على ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان
4	866.	4.18	كفاءة العاملين في استخدام التقنية الإلكترونية يساعد في تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يتبين من الجدول رقم (7) الخاص بنتائج الفرضية الثانية ما يلي :

1. ان جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الثانية للدراسة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على ان افراد العينة يوافقون على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية (هنالك العديد من معوقات تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية مما يؤثر في القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان).
 2. نجد ان اهم عبارة من عبارات الفرضية الاولى هي العبارة (عدم الإلمام بقواعد تطبيق قانون الضرائب يؤثر في القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان) حيث بلغ متوسطها (4.21) بانحراف معياري (0.803).
 3. تليها العبارة (كفاءة العاملين في استخدام التقنية الإلكترونية يساعد في تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان) حيث بلغ متوسطها (4.18) بانحراف معياري (0.866).
 4. كما نجد ان اقل عبارة من حيث الموافقة هي (حجم الدخل القومي يساعد على تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية بديوان الضرائب بالسودان) حيث بلغ متوسطها (3.96) بانحراف معياري (0.968) .
- عبارات الفرضية الثالثة: يؤثر الالتزام بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الإدارة الضريبية على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان

جدول رقم (8): نتائج الاحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة للدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
1	817.	4.43	يساعد الأنضباط والوضوح على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان
3	872.	4.24	الالتزام بالعدالة الضريبية يؤثر على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان
9	713.	4.18	تساهم الإدارة الإستراتيجية في إصلاح وتطوير كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان
8	883.	4.19	تطبيق الجودة الشاملة يحسن من كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان
5	831.	4.23	يساعد الأفصاح والشفافية في زيادة كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بالسودان

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يتبين من الجدول رقم (8) الخاص بنتائج الفرضية الثالثة ما يلي :

1. ان جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الثالثة للدراسة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على ان افراد العينة يوافقون على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة (يؤثر الالتزام بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الإدارة الضريبية على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان).
2. نجد ان اهم عبارة من عبارات الفرضية الثالثة هي العبارة (يساعد الأنضباط والوضوح على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان) حيث بلغ متوسطها (4.43) بانحراف معياري (0.817).
3. تليها العبارة (الالتزام بالعدالة الضريبية يؤثر على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان) حيث بلغ متوسطها (4.24) بانحراف معياري (0.872).
4. كما نجد ان اقل عبارة من حيث الموافقة هي (تساهم الإدارة الإستراتيجية في إصلاح وتطوير كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان) حيث بلغ متوسطها (4.18) بانحراف معياري (0.713) .

ثانياً: اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق لفرضيات الدراسة:

اختبار (كاي تربيع) لنتائج الفرضية الاولى: الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية للحوكمة الضريبية يساهم في القياس المحاسبي العادل لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان.

جدول رقم (9) اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
إلتزام الإدارة الضريبية بمعايير السلوك المهني يسهم في شفافية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال	230.630	4	9.48	000.	دالة احصائياً
إفصاح الإدارة الضريبية عن كافة التشريعات المستخدمة للمولين يساعد في القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال	145.564	3	7.81	000.	دالة احصائياً
يعمل ديوان الضرائب لتحقيق التوازن في جميع المصالح للمكلفين	101.232	3	7.81	000.	دالة احصائياً
يخضع المكلف للمسألة من الإدارة الضريبية في حالة عدم الإلتزام بالقوانين واللوائح التي تخص الجانب المالي	211.127	4	9.48	000.	دالة احصائياً
إلتزام المكلف بالقوانين يساعد في شفافية القياس المحاسبي للقوائم المالية	190.740	4	9.48	000.	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2026م

يتضح للباحث من الجدول رقم (9) ما يلي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الاولى (230.63) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهي اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة 5% ممايدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على إلتزام الإدارة الضريبية بمعايير السلوك المهني يسهم في شفافية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال.
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثانية (145.564) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهي اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (3) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على إفصاح الإدارة الضريبية عن كافة التشريعات المستخدمة للمولين يساعد في القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال.
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على

- ما جاء بالعبرة الثالثة (101.232) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهي اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (3) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على يعمل ديوان الضرائب لتحقيق التوازن في جميع المصالح للمكلفين.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الرابعة (211.127) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهي اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على يخضع المكلف للمسألة من الإدارة الضريبية في حالة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح التي تخص الجانب المالي.
5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الخامسة (190.74) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهي اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان إلتزام المكلف بالقوانين يساعد في شفافية القياس المحاسبي للقوائم المالية.
- اختبار (كاي تربيع) لنتائج الفرضية الثانية : هنالك العديد من معوقات تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية مما يؤثر في القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان

جدول رقم (10): اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الثانية

العبرة	كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدالة
حجم الحصيلة الضريبية يساعد على عملية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان	139.635	4	9.48	000.	دالة احصائياً
حجم الدخل القومي يساعد على تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية بديوان الضرائب بالسودان	98.199	4	9.48	000.	دالة احصائياً
عدم الإلمام بقواعد تطبيق قانون الضرائب يؤثر في القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان	195.050	4	9.48	000.	دالة احصائياً
التهرب الضريبي يؤثر على تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية على ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان	139.635	4	9.48	000.	دالة احصائياً

كفاءة العاملين في استخدام التقنية الإلكترونية يساعد في تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان	151.735	4	9.48	000.	دالة احصائياً
--	---------	---	------	------	---------------

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2026م

يتضح للباحث من الجدول رقم (10) ما يلي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الاولى (139.635) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على حجم الحصيلة الضريبية يساعد على عملية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان.
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (98.199) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على حجم الدخل القومي يساعد على تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية بديوان الضرائب بالسودان.
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (195.05) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على عدم الإلزام بقواعد تطبيق قانون الضرائب يؤثر في القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الرابعة (139.635) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على التهرب الضريبي يؤثر على تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية على ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان.
5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الخامسة (151.735) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان كفاءة العاملين في استخدام التقنية الإلكترونية يساعد في تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية لضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان.

اختبار (كاي تربيع) لنتائج الفرضية الثالثة : يؤثر الالتزام بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الإدارة الضريبية على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان

جدول رقم (11): اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
يساعد الأنضباط والوضوح على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان	221.127	4	9.48	000.	دالة احصائياً
الالتزام بالعدالة الضريبية يؤثر على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان	155.436	4	9.48	000.	دالة احصائياً
تساهم الإدارة الإستراتيجية في إصلاح وتطوير كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان	105.467	3	7.81	000.	دالة احصائياً
تطبيق الجودة الشاملة يحسن من كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان	154.387	4	9.48	000.	دالة احصائياً
يساعد الأفصاح والشفافية في زيادة كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بالسودان	161.624	4	9.48	000.	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2026م

يتضح للباحث من الجدول رقم (11) ما يلي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (221.127) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهي اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على يساعد الأنضباط والوضوح على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (155.436) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهي اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان الالتزام بالعدالة الضريبية يؤثر على كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان.

3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (105.467) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (3) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان تساهم الإدارة الإستراتيجية في إصلاح وتطوير كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الرابعة (154.387) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على تطبيق الجودة الشاملة يحسن من كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الاعمال بديوان الضرائب بالسودان.
5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الخامسة (161.624) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (4) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان يساعد الأفصاح والشفافية في زيادة كفاءة وفعالية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال بالسودان.

الخاتمة:

وتشمل النتائج والتوصيات:

أولاً : النتائج :

بناءً على الإطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحث للنتائج التالية:

1. أن الإلتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية للحكومة الضريبية يساهم في القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال بديوان الضرائب بالسودان.
2. تمثل حوكمة الإدارة الضريبية مجموعة من القواعد والإجراءات التي تمارسها الإدارة الضريبية لضمان حسن سير العمل وتحقيق الأهداف المرجوه.
3. تعد ضريبة أرباح الأعمال من أكبر الضرائب أثراً على النشاط الإقتصادي.
4. يساعد إفصاح الإدارة الضريبية عن كافة التشريعات المستخدمة للممولين في القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال.
5. يساهم إلتزام الإدارة الضريبية بمعايير السلوك المهني في شفافية القياس المحاسبي لوعاء ضريبة أرباح الأعمال.

ثانياً : التوصيات :

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

1. العمل على مشاركة الممولين في وضع القوانين والتشريعات الضريبية بديوان الضرائب بالسودان.
2. إجراء تطبيق عادل لقوانين الحوكمة الضريبية لضمان تحسين وتعظيم الربحية.
3. العمل على إستقلالية الإدارات الضريبية بديوان الضرائب بالسودان لضمان سير عملية القياس المحاسبي بصورة سليمة.

4. الحرص على عدم تعقيد أساليب تحصيل الضريبة لضمان سلامة تطبيق حوكمة الإدارة الضريبية بديوان الضرائب بالسودان.
5. الاهتمام بتفعيل مسؤوليات المجلس الأعلى للضرائب لزيادة تحقيق متطلبات وكفاءة وفعالية القياس المحاسبي لضريبة أرباح الأعمال.
6. العمل على قلة الإدارات العامة بديوان الضرائب بالسودان لضمان سير عملية القياس المحاسبي.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية :

1. امين ابوالعطاء ، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق علي سوق المال المصري ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مصر ، 2006م.
2. محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات، مجلة المحاسب، العدد العشرون، أكتوبر، 2003م، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، القاهرة.
3. سامي أحمد غنيم، حوكمة الإدارة الضريبية وفقاً لمتطلبات الدمج والاندماج لمصلحتي الضرائب العامة والمبيعات، المؤتمر الضريبي الحادي عشر للجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، النظام الضريبي المصري والقانون 91 لسنة 2005م المشكلات ومعوقات التطبيق ومقترحات الحلول، الفتر من 19 22/6/2006م، القاهرة، دار الدفاع الجوي.
4. جلال عبدالحكيم الشافعي، الحوكمة الضريبية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول والثاني، 2005م.
5. عطا الله خليل، محمد عبدالفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية: المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية، مجلة البحوث التجارية، القاهرة، 2008م.
6. خليل محمود الرفاعي، المحاسبة الضريبية ، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط2، 1998م.
7. د.خيرت ضيف، تحديد الربح في فترات التضخم والانكماش، الإسكندرية: مؤسسة المطبوعات الحديثة، 1958م.
8. محمد عباس بدوي، المحاسبة الضريبية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005م.
9. المادة (12) الفقرة (2،1) من لائحة الضريبة على القيمة المضافة، 2000م.
10. حسن عواضة، المالية العامة، بيروت: دار النهضة العربية، 1985م.
11. هيثم صاحب عجام، مشكلة العدالة والتعاقد الضريبي دراسة تطبيقية للنظام الضريبي، ليبيا: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1985م.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. عبد المنعم ادم العباس محمد، نظم الحاسبات الالكترونية ودورها في قياس ضريبة ارباح الاعمال ، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2004م.

2. أسامة على عبد الخالق، الموضوعية كأحد ركائز حوكمة الأداء الضريبي ومدى توافر متطلباتها في الأحكام المتعلقة بالضريبة العامة على المبيعات، القاهرة : دار الدفاع الجوي ، المؤتمر الضريبي التاسع، الإصلاح الضريبي الشامل ، الجمعية المصرية المالية العامة والضرائب، في الفترة من 12-15 سبتمبر 2004م.
3. محاسب مصطفى عبد الستار، دور الإدارة الضريبية وجمعيات المجتمع المدني في نشر الوعي الضريبي بين الممولين، بحث مقدم بعنوان: المؤتمر الضريبي الثاني عشر للجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة : دار الدفاع الجوي، فعالية تطبيق النظام الضريبي المصري، 2007م.
4. إمام كامل، حوكمة الشركات، القاهرة: دار الدفاع الجوي، بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبي الثالث عشر، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، 2007م
5. عبدالله وداعة الله، استخدام أساليب التحليل المالي لإغراض الفحص الضريبي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة، 2008م
6. المادة (12) الفقرة (1،2) من لائحة الضريبة على القيمة المضافة، 2000م.